الأمم المتحدة

A/64/871–S/2010/397

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البندان ١٠ و ٣٣ من جدول الأعمال
تقرير لجنة بناء السلام
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام
من جميع نواحي هذه العمليات

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

نظمت مؤخراً البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة حلقة دراسية في البرتغال عن حفظ السلام وبناء السلام شارك فيها ٢٦ ممثلاً للدول الأعضاء. وكان لنا أيضاً الشرف في التمكن من الاعتماد على مشاركة أتول خير، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، ولوي كاريلهو، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وأنتيرو لوبيز، رئيس عملية إصلاح القطاع الأمني في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وإضافةً إلى ذلك، شارك فيكتور أنجلو، الذي كان حتى وقت قريب ممثلكم الخاص لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والذي أغنى مناقشاتنا بخبرته الواسعة ومعرفته المتميزة عن عمليات الأمم المتحدة. وأرفق طي هذه الرسالة قائمة المشاركين (انظر المرفق الأول) وكذلك ورقة المفاهيم التي أعددناها لهذه الحلقة الدراسية (انظر المرفق الثاني). وقد أجرينا مناقشات ودية وصريحة للغاية أُبدي أثناءها عدد من الآراء والمقترحات المهمة.

030810 020810 10-46243 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وأكتب إليكم أيضاً لكي أحيل، بناء على طلب مشاركي الحلقة الدراسية وانطلاقاً من مسؤوليتي، موجزا لمداولات اجتماعاتنا واستنتاجاتها الرئيسية (انظر المرفق الأول). وقد اعتبر ممثلو الدول الأعضاء الذين شاركوا في الحلقة الدراسية أنه ينبغي اطلاعكم على هذه الوثيقة وتبادلها مع أوسع شريحة من الأعضاء بصفة عامة، مع تكليفي بالمتابعة وفقاً لذلك.

ولهذا، يشرفني أن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الدورة ٦٤ للجمعية العامة في إطار البندين ١٠ و ٣٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، صاحب السعادة، عن بالغ تقديري.

(توقيع) خوسيه فيليب دو **موورايس كابرال**
السفير

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

حلقة دراسية

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام: تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والبلدان المضيفة

البرتغال، ٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٠

قائمة المشاركين

٧ تموز/يوليه ٢٠١٠

الدكتور أتول خير الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام

السيد ريتا أليمو نيغا، نائب الممثل الدائم (إثيوبيا)

السيد خالد الشوابكه، القائم بالأعمال (الأردن)

السفيرة آن أندرسن (أيرلندا)

السفير أبو الكلام عبد المؤمن (بنغلاديش)

السفير ميشيل كافاندو (بوركينا فاسو)

السيدة ميرسادا كولاكوفيتش، نائبة الممثل الدائم (البوسنة والهرسك)

السفير كودجو مينان (توغو)

السفير غازي جمعة (تونس)

السفير فرناد بوكيه - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)

السفير باسو سانغكو (جنوب أفريقيا)

السفير أنتونيو بيدرو ليما (الرأس الأخضر)

السيدة رونا ميليسا، نائبة الممثل الدائم (ساموا)

السفير باليثا كوهونا (سري لانكا)

السفير شيخو توراي (سيراليون)

كورونيل إنوسا عبد الله، وزير مفوض/مستشار عسكري (غانا)

السفير ليبران كاباتولان (الفلبين)

السفير جارمو فينانن (فنلندا)

السفير بيتر وليام تومسون (فيجي)

السفير كوسال سي (كمبوديا)

السفير موتلاتسي رامافول (ليسوتو)

السيد محمد إدريس، نائب الممثل الدائم (مصر)

السفير محمد لوليشكي (المغرب)

السفير بريان باولر (ملاوي)

السفير دانيال أنطونيو (موزامبيق)

السفير جان ويسلي كازو، نائب الممثل الدائم (هايتي)

السفير هارديب سينغ بوري (الهند)

الضيوف

السيد فيكتور أنجلو	الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد
السيد لوي كاريلهو	مفوض شرطة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي
السيد أنترو لوبيز	رئيس عملية إصلاح القطاع الأمني، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

موجز

١ – فيما يلي المواضيع الثلاثة الرئيسية التي نوقشت:

(أ) الربط بين حفظ السلام وبناء السلام؛

(ب) مسألة الملكية؛

(ج) تحسين قدرة الأمانة العامة.

١ - حفظ السلام وبناء السلام

٢ - كان هناك توافق عام واسع النطاق بأنه ينبغي تحقيق التلازم بين عمليتي حفظ السلام وبناء السلام، وهذا يعني أن يتضمن بالفعل التخطيط لحفظ السلام عناصر بناء السلام حتى وإن كان ينبغي إعطاء الأولوية في البداية للاستقرار والأبعاد الأمنية للبعثة، التي تحظى بأهمية قصوى. وحفظة السلام هم من أوائل بناة السلام. بيد أن الافتقار إلى بيئة آمنة في بعض الحالات يحول دون تنفيذ أنشطة بناء السلام. وينبغي تناول عمليتي حفظ السلام وبناء السلام بطريقة شاملة وينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف في الوقت المناسب وتستفيد من تجارب سابقة.

٣ - ولا يمكن لعمليات بناء السلام أن تنفذ بقدرٍ من النجاح إلا إذا كانت قائمة على أساس الفهم التام لأسباب النزاع الجذرية وللوقائع الميدانية والبيئة الإقليمية، وإذا كانت تلك العمليات تتناول هذه المسائل بكفاءة. وليس هناك من نهج ملائم لجميع الحالات، فاتباع نهج يراعي كل حالة على حدة هو الأسلوب المجدي. وقبل تحديد الولاية، ينبغي إجراء مشاورات مكثفة لمعرفة وقائع وتوقعات سلطات البلد المضيف معرفةً تعزز الإرادة السياسية لدى البلد المضيف لتوطيد السلام. ومواصلة الحوار والتفاعل مع السلطات الوطنية (وكذلك مع فئات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية) أثناء دورة حياة البعثة بأكملها يُعد بهذا المعنى أمر أساسي، مثله مثل مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودعم البلدان المجاورة، وهي مسائل يمكن أن تكون حاسمة في حالات كثيرة.

٤ - وثمة حاجة للارتقاء بمستوى التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة لضمان تحقيق انتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، بما في ذلك الاتساق بين جهود حفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز الظروف المواتية للاضطلاع بالولايات. ويتعين على مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام اللذين يشكلان محور عمليات حفظ السلام، إقامة اتصال حقيقي وفعال بالهيئات والوكالات والبرامج الأخرى التي تعد ضرورية لتنفيذ عملية فعالة لبناء السلام، تتسم بطابع يميزها كثيراً عن البعد العسكري الأكبر لعملية حفظ السلام. وثمة حاجة إلى ”عملية شاملة“ تجمع معاً، وبطريقة متسقة، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والأمانة العامة (إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الوكالات والبرامج. كما ينبغي منذ البداية تعزيز التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، أثناء فترة البعثة وفي الأعمال التحضيرية لتنفيذ استراتيجيات الخروج. ويعد التنبؤ ضرورياً للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وقد تم التأكيد على زيادة العمل في الميدان

وزيادة كفاءة الدور المناط بالأمانة العامة، كما تم التأكيد على الحاجة إلى موارد وقدرات تكفي لتمكين البعثات من مواجهة ما يصادفها من تحديات.

٢ - الملكية

٥ - يشكل التشاور والتنسيق عن قرب مع سلطات البلد المضيف، قبل وأثناء فترة الولاية، شرطاً مسبقاً لتعزيز ملكية البلد وإرادته السياسية، وفي نهاية المطاف ضمان الظروف المواتية لنجاح البعثة. وكما ذكر سابقاً، يمكن مواصلة تعزيز هذه الظروف عبر إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة دائمة ومن خلال الدعم الذي تقدمه البلدان المجاورة.

٦ - وعلى الرغم من الصعوبات المفاهيمية والسياسية، فقد ذُكر أن بعض البعثات التي تتخذ شكل ''الملكية الثنائية'' هي بعثات ضرورية لمنع الحالات التي يتخذ فيها البلد المضيف القرار بشأن إنهاء البعثة على نحو غير متوقع قبل أن تتحقق أهداف الولاية، ولا سيما عندما يكون لهذه القرارات عواقب سلبية في البلدان المجاورة. كما تم التأكيد على الآثار السلبية لهذه القرارات على البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة وتحديداً في إمكانية استعدادها للمشاركة في بعثات مقبلة. وتتطلب هذا الحالات إجراء المزيد من الحوار والتشاور بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، ضماناً لتحقيق انتقال سلس وإدارة توقعات البلدان المساهمة بطريقة فعالة.

٧ - وتعزيز إقامة حوار فعال ومجدٍ بين مجلس الأمن وأعضائه والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلد المضيف هو أمر يشكل عنصراً هاماً في منع حدوث هذه الحالات وفي تطوير ''المسؤولية الوطنية'' للبلد المضيف بما يتواءم مع ملكيتها. وينبغي أن يركز هذا الحوار على طبيعة الولاية، وأطرها الزمنية، وأهدافها، ومعاييرها، وتقييمها واستراتيجياتها للخروج، وأن يهدف باستمرار إلى تعزيز الملكية الوطنية، بينما يحدد شكلاً معينا للعقود أو ''لمذكرات التفاهم'' التي تبرم بين الأمم المتحدة والبلد المضيف. ومع ذلك، فقد أُقر بأن تحسين التفاعل في هذا المجال لا يمكن لوحده أن يمنع التغير المفاجئ في اتجاه البلد المضيف.

٨ - والإدارة الملائمة لتوقعات البلد المضيف ضرورية، وعلى الأخص في ظل نشوء أوضاع سياسية يمكن أن تؤثر على مبررات عملية حفظ السلام، خاصة إذا لم تتحقق أهداف البعثة. وينبغي أن تكون الولايات قابلة للتأقلم مع هذه التغييرات.

٩ - وثمة حاجة إلى جيل جديد من الولايات يعتمد على تقييمات واقعية للظروف القائمة على أرض الواقع، ولتوقعات السلطات المضيفة، للموارد المتاحة، وللأطر الزمنية المواتية واستراتيجيات الخروج الشاملة. وينبغي مناقشة هذه المسائل منذ البداية والمساهمة في المسؤولية الموازية للمجتمع الدولي والبلد المضيف التي تعتمد على التزامات واضحة من كلا الجانبين.

١٠ - وفي هذا السياق، اقتُرحت منهجية جديدة لاعتماد ولايات مقترحة، تتألف من ثلاث مراحل متتالية هي: قرار مبدئي يصدر عن مجلس الأمن (منبثق بالفعل عن مشاورات مع البلد المضيف) تليه فترة تعد الأمانة العامة أثناءها تقييماً للوضع، وتقرر بشأن الموارد اللازمة، وتجري مناقشة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى القرار النهائي لمجلس الأمن. ومن شأن هذا الاتفاق أن يجمع معاً كل الأطراف الفاعلة المعنية وأن يسهم في تهيئة ظروف مواتية للقيام بعمل البعثة.

٣ - تحسين قدرات الأمانة العامة

١١ - من أجل تعزيز كفاءة ومصداقية منظومة الأمم المتحدة، من الضروري تحسين قدرة الأمانة العامة وتحديداً من حيث ارتباطها المفصلي بمجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، والبلدان المضيفة، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك من أجل وضع ولايات أفضل تتضمن مهام أوضح وأهدافاً أقرب منالاً. كما ينبغي للأمانة العامة أن تشجع على زيادة فعالية التعاون بين بلدان الجنوب دعماً لبلوغ تلك الأهداف. وقد تم بالفعل معالجة هذه المسائل إلى حد ما أثناء المناقشات المتعلقة بالبنود السابقة.

١٢ - وهناك أيضاً حاجة ملحة بأن تتمكن الأمانة العامة من توقع الحالات وأن تسدي المشورة إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب، تمشياً مع مسؤولية الأمانة العامة في استباق التطورات التي تهدد السلام والأمن الدولي. وانطلاقاً من هذا الهدف، ينبغي لإدارات الأمانة العامة (ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية) أن تنسق مع بعضها بمزيد من الكفاءة وأن تقيم كذلك اتصالاً فعالاً مع الهيئات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة، على أن يقترن ذلك بإنشاء قدرة ''للإنذار المبكر'' لمنع النزاع؛ وسيحظى كل من مشورة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأفكارها المحددة بأهمية كبيرة في هذا السياق.

١٣ - وينبغي أيضاً تحسين نوعية التفاعل بين الأمانة العامة ومجلس الأمن. وهذا لا يعني أي شك بنزاهة الأمانة العامة وحكمتها، بل الحاجة إلى ترفعها عن التكهنات وعن الشواغل الآنية لأعضاء مجلس الأمن ومواقفهم وتشجيعهم على إجراء المزيد من المناقشات الموضوعية.

١٤ - ووفقاً لما سبقت الإشارة إليه، يتعين على الأمانة العامة أن تحيل إلى المجلس ما يتعين عليها أن تسمعه وليس بالضرورة ما تريد سماعه. وبالمثل، ينبغي تحسين الارتباط المفصلي القائم بين الأمانة العامة ولجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية، الأمر الذي يمهد لزيادة اتساق النهج والمبادئ التوجيهية والتوجيهات. وفي حالة البعثات السياسية الخاصة، اعتبرت زيادة تواتر الإبلاغ إلى مجلس الأمن والمناقشات فيه مسألتين ضروريتين، تمشياً مع الجداول الزمنية الموضوعة لبعثات حفظ السلام وبناء السلام.

١٥ - وفيما يتعلق بالولايات، فقد تم التأكيد على الحاجة إلى نهج أشمل يتضمن أبعاد حفظ السلام وبناء السلام معاً. ووُجد أن الولايات الحالية كبيرة للغاية، حيث تزود بمهام رئيسية كثيرة جداً، بينما يعتبر من الضروري اتخاذ نهج أكثر تركيزاً، يقترن بمعايير واضحة واستراتيجيات خروج متسقة تقوم على أساس مؤشرات تؤكد على التقدم المحرز وعلى استدامته. ووفقاً لما أشير إليه في السابق، فإن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة - الذي لم يتعدَ في الوقت الحاضر البعد النظري - سيسهم في تعزيز محتويات الولايات ويسمح بتنفيذها بمزيد من الكفاءة من خلال توفير التآزر المفيد.

١٦ - وينبغي أيضاً للأمانة العامة أن تناقش منذ البداية مع البلدان المضيفة مفهومها للملكية وآراءها عن عنصري القوات والشرطة، لكونهما عنصرين حاسمي الأهمية لنجاح البعثة. وقد تم التأكيد على أن التغييرات المحتملة في الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي سيضر بأهداف البعثات، ويبعث برسائل سلبية إلى البلدان المضيفة.

١٧ - واعتبر انتقاء الممثل الخاص للأمين العام لقيادة البعثة عنصراً هاماً لنجاحها. كما ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون بين البعثات المتجاورة، مع الاعتماد على خبرات كل منها والمساعدة في حل المشاكل العابرة للحدود.

١٨ - وفي نهاية المطاف، اعتبرت ”مجموعة الأصدقاء“ غير الرسمية أداة مفيدة لحشد الدعم اللازم للبعثة، بالإضافة إلى التعاون الوثيق غير الرسمي في نيويورك بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

حلقة دراسية

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام: تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والبلدان المضيفة

البرتغال، ٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٠

مذكرة إطارية للمناقشة

١ - مع انتشار ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ فرد من أفراد حفظ السلام في أنحاء العالم، أضحى اليوم حفظ السلام نشاطاً من أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية وبات يمثل تحدياً كبيراً في ضمان تنفيذ جميع مهامها وتزويد البعثات بما تحتاج إليه من دعم ميداني على حد سواء.

٢ - ويتطلب طابع المهام المقررة للبعثة المتزايد تعقيداً وتنوعاً اتباع نهج متكامل إزاء مهمة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولم تعد تعتبر مهمتا حفظ السلام وبناء السلام نشاطين متتاليين. فقد بات ينظر إليهما ويجري تنفيذهما اليوم بطريقة متكاملة. وأخذ هذا التغيير في طريقة التفكير يمثل تحدياً قوياً منذ مرحلة التخطيط لأنشطة حفظ السلام ليكفل من هذه المرحلة فصاعداً فعالية عملية حفظ السلام والأسس اللازمة لتحقيق استدامة السلام والتنمية.

٣ - والبرتغال، باعتبارها مساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ مدة تزيد عن ٢٠ عاماً، تدرك تماماً، مثلها مثل بلدان مساهمة عديدة، أهمية النظر في جهود بناء السلام في مرحلة مبكرة من عمليات حفظ السلام. كما تدرك أنه ينبغي الاضطلاع بهذه الجهود الدؤوبة خلال دورة حياة البعثة. ويمكن للولايات الواضحة أن تيسر تنفيذ استراتيجيات بناء السلام في وقت مبكر من خلال عملية حفظ السلام التي تمهد لعملية انتقال مسؤولة، وعندما يحين الوقت، بوضع استراتيجية ملائمة للخروج.

٤ - وليس هناك من حل ''ملائم لجميع الحالات''، فكل بعثة مختلفة عن الأخرى. إلا أنه توجد ''أسس'' لبناء السلام يعتمد عليها بالفعل في المراحل الأولى لأي بعثة للسلام. وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون ونزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم أو، في المجال الاقتصادي، إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد هي بعض أنشطة بناء السلام ''التقليدية'' التي يمكن تنفيذها في مرحلة مبكرة من أي بعثة لعمليات حفظ السلام إلى جانب المهام

الأساسية لحفظ السلام التي من المقرر تنفيذها. وبمجرد ضمان البيئة الأمنية ضماناً تاماً وإنشاء المؤسسات وإرساء الدعائم الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة، سيصبح عندئذٍ مواصلة تطوير أنشطة بناء السلام أمراً ممكناً.

٥ - ومرحلة التخطيط لأنشطة حفظ السلام تعد مرحلة حاسمة الأهمية لنجاح البعثة وتمثل تحدياً في إيجاد القدرات اللازمة وتحديد الأهداف التي يجب بلوغها وفقاً لما تتطلبه الحالة المحددة. ومن أجل مواجهة هذا التحدي، فإنه من المهم أن تنظر الأمانة في تجربة وخبرة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة و ''تصغي'' إلى المشورة التي تسديها في الوقت المناسب من خلال التفاعل المناسب. وسيساعد ذلك إلى تحديد مهام كل من القوات والشرطة، ووضع المفاهيم التنفيذية وإنشاء هيكل القيادة والسيطرة والعمل على ضمان توفير القدرات اللازمة.

٦ - ومن المحتمل أن يفضي عدم امتلاك القدرات اللازمة لتلبية الطلبات التي يقتضيها الوضع إلى عملية طويلة ومتأخرة لتحقيق النتائج النهائية المرجوة أو، على أبعد تقدير، إلى فشل مهمة البعثة الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام ككل. و ينبغي ألا يقتصر النظر في مشاورات الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة على مرحلة التخطيط، بل أن يشمل أيضاً دورة حياة البعثة بأكملها، من أجل إعادة تكييف المهام وفق التغييرات التي قد تحدث في الميدان. وفي الوقت ذاته، يتطلب كل من عمليات إعادة التكييف المذكورة واستعراض مهام الولاية تعاوناً وثيقاً بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة.

٧ - ومن الضروري أيضاً أن يُكفل، أثناء عملية الإنشاء المبكر لعملية بناء السلام (وكذلك لعملية حفظ السلام)، اتخاذ الإدارات المعنية في الأمانة العامة (إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وصناديق الأمم المتحدة) وشركاء آخرين من خارج الأمم المتحدة لنهج متكامل ومنسق، الأمر الذي يمهد لعملية سلسة لتطوير القدرات الوطنية وإعادة الإنعاش الاقتصادي وإيجاد فرص للعمل.

٨ - ولا يمكن بطبيعة الحال أن تؤثر أي من هذه الجهود المتعلقة ببناء السلام تأثيراً سليماً وفعالاً دون مشاركة والتزام البلد المضيف على أتم وجه في عملية ملكية مسؤولة.

٩ - ومهمة الأمم المتحدة في حفظ السلام وبنائه هو موضوع واسع النطاق ومعقد. بيد أن الهدف من الحلقة الدراسية هو التركيز في مناقشة المشاركين على المجالات التالية: تحديد أنشطة بناء السلام التي يمكن تطويرها في المراحل الأولى للبعثة؛ والأفكار المتعلقة بكيفية تحسين التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة

بأفراد الشرطة على نحو يمكن أن يعكس التجربة في الميدان بشكل أفضل في ولايات مجلس الأمن، الأمر الذي يفضي إلى زيادة توضيح المهام وتحديد المزيد من الأهداف القابلة للتحقيق.

١٠ - وينبغي لمجلس الأمن، باعتباره الجهة الفاعلة الرئيسية في تحديد مهام الولايات، أن يسعى جاهداً إلى الارتقاء بمستوى هذه المشاورات التي تجري مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد بأن التطورات الهامة تحسب للمجلس. وإطار التعاون محدد: فقد وضع بموجب القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيان الرئاسي الصادر في عام ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24). ومع ذلك، ينبغي تنفيذه تنفيذاً تاماً ومواصلة تطويره. كما أسفرت الاجتماعات الأخيرة التي عقدها مجلس الأمن بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع وعن موضوع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المرحلة الانتقالية واستراتيجيات الخروج، عن بيانات رئاسية هامة ومناقشات. بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله.

١١ - وينبغي تعزيز التفاعل بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة مع مجلس الأمن. ويجب ألا يقتصر ذلك على الجلسات الرسمية للمجلس. وسيكون هذا التفاعل أكثر جدوى إذا تمكن مجلس الأمن من تطبيق الممارسة المبتكرة التي تدعى بالحوارات التفاعلية غير الرسمية ومن تضمينها في المناقشة، في أقرب مرحلة ممكنة، آراء الدول المهتمة. ولا يمكن لآراء البلدان المساهمة سوى أن تساعد المجلس وتفيده في وضع العناصر اللازمة لولايات البعثات. كما ينبغي طلب آرائها في مرحلة مبكرة من التفاوض بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بتحديد واستعراض ولايات البعثات. والتعاون مع الأمانة العامة، في هذا الصدد، هو أمر أساسي، ولا سيما في تبادل المعلومات بشأن أنشطة التخطيط والتأكد من أن التقارير تعمم في وقت مبكر كافٍ لكل من أعضاء المجلس والبلدان المساهمة.

١٢ - وفي نهاية المطاف، ينبغي زيادة التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. كما ينبغي تحسين تفاعل المجلس مع رؤساء لجنة بناء السلام، وعلى الأخص، مع رؤساء تشكيلات قطرية محددة تابعة للجنة بناء السلام. ويجب ألا ينفذ ذلك في جلسات مجلس الأمن الرسمية فحسب، إنما أيضاً من خلال دعوة رؤساء تشكيلات قطرية محددة للمشاركة في مشاورات غير رسمية (أو أي إطار غير رسمي مناسب مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية)، حيث يمكن لمدخلاتهم أن تثبت جدواها على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، ينبغي التشجيع على عقد اجتماعات دورية وإقامة اتصالات وثيقة بين رئاسات المجلس ورؤساء

لجنة بناء السلام بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، مع مراعاة أهمية تناول مسألة بناء السلام في مرحلة مبكرة من مداولات المجلس، وفقاً لما أقره المجلس.

١٣ - ويتواصل في الأمم المتحدة العرض الهام والدينامي لهذه المسائل، الذي تشجعه الدراسات الهامة التي تعدها الأمانة العامة وترد في التقرير المعنون ''برنامج جديد للشراكة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''. وبطبيعة الحال، يبقى مجلس الأمن محور هذا العرض، كما أنه من المتوقع إجراء استعراض لما أحرز من تقدم في هذا المجال في أواخر عام ٢٠١٠، عقب البيان الرئاسي الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/2).

١٤ - المواضيع المحتملة للمناقشة:

- التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام: أنشطة بناء السلام التي يمكن الاضطلاع بها على نحو مجدي أثناء المراحل المبكرة لبعثة حفظ السلام. والعناصر أو الجوانب الأساسية التي تقرر إدراجها في ولايات حفظ السلام لتيسير تنفيذ مهام بناء السلام في مرحلة مبكرة.
- هل أفراد حفظ السلام مثل بناة السلام؟ ما هو الدور الجديد لأفراد حفظ السلام؟
- تحسين تفاعل مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة: زيادة التفاعل غير الرسمي، وزيادة تواتره وجدواه.
- دور الأمانة العامة في المساعدة على تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة ومشاركتها في أنشطة التخطيط: التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة وتعميم المعلومات عليهما في وقت مبكر.
- تحسين التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بما في ذلك مع رؤساء التشكيلات القطرية المحددة.